الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

النفط الكويتي يرتفع لليوم الثالث متخطيا 69 دولارا

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 7 سنتات في تداولات نهاية الأسبوع وللجلسة الثالثة على التوالي ليبلغ 69,01 دولارا 68,94 دولارا للبرميل بتداولات الجلسة السابقة وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية تراجعت أسعار النفط الخام في تعاملات نهاية الأسبوع وسط بواعث قلق في السوق بشأن المخاطر الجيوسياسية المحتملة إذا فرضت الولايات المتحدة الأميركية عقوبات جديدة على إيران.

رفع سعر الخصم في مارس الماضي يزيد أرباح البنوك السنوية 7٪ بنهاية 2018

زيادة تكلفة تمويل الشركات عند البنوك.. «فوائد»

المحلل المالي

تتحرك البنوك المركزية لترفع أو تخفض الفائدة فيبدأ جميع اللاعبين في الاقتصاد مراجعة حساباتهم. وخلال عام مضى رفع بنك الكويت المركزي سعر الخصم مرتين منذ يونيو 2017 بإجمالي نصف نقطة مئوية.

وتستفيد البنوك الكويتية من الرفع بزيادة إيرادات الفوائد (نتيجة زيادة الفائدة على القروض) وكذلك ترتفع تكلفة الفائدة (نتيجة زيادة الفائدة على الودائع) ليبقى المعيار الرئيسي كم تغير صافي الفوائد لدى البنوك.

وفي المقابل، تزداد أعباء التمويل على الشركات وهو ما قد يكون له تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي نتيجة لزيادة التكلفة على الشركات ما يخفض صافي أرباحها ويقلص قدرتها على زيادة الاستثمارات.

وتنشر «الأنباء» دراسة خاصة خلصت إلى أنه مع كل 25 نقطة أساس ارتفاع في سعر الخصم من المتوقع أن ترتفع صافي إيرادات الفوائد والتمويل للقطاع البنكي الكويتي بحوالي 46 مليون دينار بحدها الأقصى واسترشاديا تتراوح بين 36 و46 مليون دينار.

0,5٪ زيادة بسعر الخصم بآخر 10 شهور يرفع من تكلفة تمويل الشركات المقترضة

زيادة سعر الخصم 0,25٪ في مارس الماضي تضيف 30 مليون دينار لأرباح البنوك السنوية

زيادة صافي فوائد «الوطني» 15,3 مليون دينار و«بيتك» بـ 8 ملايين دينار بالحد الأقصى

وقد بنيت الدراسة على البيانات المالية المتوافرة وأظهرت الحد الأقصى والحد الأدنى للارتفاع في صافي إيرادات الفوائد والتمويل الاسلامي مقابل ارتفاع أسعار الفائدة بـ 25 نقطة أساس.

وطالما ان المحصلة إيجابية، فالقاعدة ان فوائد البنوك عند الشركات مراجعة للتكلفة والتي تزيد نتيجة لارتفاع تكاليف التمويل على الشركات التي تحصل على قروض لتمويل عملياتها التشغيلية.

إضافة للأرباح

وطالما يصب رفع سعر الخصم في صافي الفوائد دون مصروفات تشغيلية إضافية، وهو ما سينعكس بنفس القيمة تقريبا في صافي أرباح البنك. وبهذا يكون «المركزي» برفعه سعر الخصم في يونيو من العام الماضي أضاف قرابة 20 مليون دينار (الزيادة بالنصف الثاني من العام) الى الأرباح السنوية للقطاع بنسبة تقارب 2,5٪ حيث بلغت أرباح البنوك العام الماضي 827 مليون دينار.

وبزيادة سعر الخصم ربع نقطة مئوية في مارس الماضي يتوقع أن تتم اضافة 30 مليون دينار (الزيادة في 9 أشهر لنهاية ديسمبر المقبل) لأرباح البنوك خلال العام 2018 وهو الرقم القابل للزيادة في حالة زيادة سعر الخصم مرة أخرى أو اكثر خلال العام الحالي. وبحسب توقعات الخبراء فان الفيدرالي الاميركي سيواصل الرفع مرتين على الأقل خلال الفترة المتبقية من العام الحالي وهو ما سيدفع المركزي الكويتي لاتباعه ولو لمرة واحدة على الاقل ما يزيد من أرباح البنوك بقرابة 7٪ للنتائج السنوية بنهاية العام الحالي.

القروض محلية للشركات فقط

ولدراسة مدى تأثير ارتفاع أسعار الفائدة المتوقع خلال 2018 على صافي إيرادات الفوائد للبنوك الكويتية لفترة سنة، اعتمدت الدراسة على أرقام تقريبية للارتفاع في صافي ايرادات الفوائد للبنود المالية الآتية:

1 ـ احتساب المحفظة الائتمانية المحلية لكل بنك والتي قد تتفاعل أسعار الفائدة عليها مع ارتفاع سعر الخصم المحدد من بنك الكويت المركزي.

2 ـ تقسيم المحفظة الائتمانية حسب القطاع الى شريحتين: قروض الشركات وقروض التجزئة حيث تتحرك أسعار الفائدة على قروض الشركات بوتيرة اسرع من القروض الشخصية.

3 ـ توقع نسب النمو السنوية في المحفظة الائتمانية المحلية لكل بنك خلال فترة سنة بناء على نسب النمو التاريخية خلال السنوات الأربع الماضية وطبقنا عليها ارتفاع أسعار الفائدة وبعدها احتسبنا الارتفاع المتوقع في إجمالي إيرادات الفوائد على القروض الجديدة والقروض الحالية التي تتأثر بتحركات أسعار الفائدة.

4 ـ احتساب مصروفات الفوائد وتكاليف التمويل على أساس المعدل السنوي لتكلفة التمويل وهامش صافي الفائدة وتغيرها مع ارتفاع أسعار الفائدة للوصول الى أرقام صافي إيرادات الفوائد.

«الوطني» في الصدارة

من المتوقع أن يتراوح الارتفاع في صافي إيرادات الفوائد لبنك الكويت الوطني ما بين 12,2 مليون دينار كحد ادنى و15,3 مليون دينار كحد اقصى وتتصدر البنوك الاخرى في الارتفاع نظرا لضخامة محفظته الائتمانية.

اما بيت التمويل الكويتي، فتشير التوقعات في الدراسة الى ارتفاع محتمل في صافي إيرادات التمويل ما بين 6,6 و8 ملايين دينار لفترة سنة.

والارتفاع المتوقع في صافي إيرادات البنك الاهلي الكويتي سوف يتراوح ما بين 2,9 و3,6 ملايين دينار، بينما البنك الاهلي المتحد ستتراوح الزيادة ما بين 3,36 و2,69 مليون دينار.

أيضا بنك بوبيان بارتفاع متوقع في صافي إيرادات التمويل ما بين 3,35 و2,68 مليون دينار، أما البنك التجاري فالارتفاع يتراوح ما بين 3 و2,4 مليون دينار. أما بنك برقان الذي تشكل محفظته المحلية 60٪ من إجمالي المحفظة الائتمانية لديه فسوف تتراوح الزيادة في صافي إيرادات الفوائد ما بين 2,73 و2,12 مليون دينار.

المحفظة الائتمانية

بالتزامن مع نمو المحفظة الائتمانية للبنوك الكويتية وحجم أعمالها وارتفاع أسعار الفائدة عالميا ومحليا استطاعت البنوك الكويتية المدرجة رفع صافي إيرادات الفوائد والتمويل خلال عام 2017 بنسبة 9٪ لتسجل 1,87 مليار دينار مدفوعة بنمو المحفظة الائتمانية للبنوك خلال عام 2017 بنسبة 8٪ لتسجل نهاية السنة 45,2 مليار دينار (المحفظة الائتمانية المحلية والخارجية) بالمقارنة مع 42 مليار دينار نهاية عام 2016 ما يمثل زيادة في القروض قدرها 3,3 مليارات دينار.

استحوذ بنك الكويت الوطني على الحصة الأكبر من محفظة الائتمان للقطاع بنسبة 32٪ ما يعادل 14,5 مليار دينار وبزيادة في القروض بحوالي 891 مليون دينار اي ما يعادل نسبة ارتفاع 6,5٪ وبالتالي سجل أعلى صافي إيرادات الفوائد لعام 2017 حيث بلغت 629 مليون دينار وبنسبة نمو 10,4٪ عن عام 2016 وحصة 33,7٪ من صافي إيرادات الفوائد المحققة للقطاع.

أما بيت التمويل الكويتي، فقد حقق نمو متواضع في صافي إيرادات تمويل نسبته 2,3٪ لتسجل 445 مليون دينار خلال عام 2017 بينما استطاع زيادة محفظته التمويلية بنسبة 12,7٪ لتسجل 9,22 مليار دينار. ولبيت التمويل أعلى هامش صافي تمويل بنسبة 3,12٪ بينما بلغت تكلفة التمويل 2,12٪.

وحافظ بنك بوبيان على نمو صحي في صافي إيرادات التمويل لعام 2017 نسبته 17٪ لتسجل 103,5 ملايين دينار مدفوعة بارتفاع محفظة التمويل بنسبة 14,3٪ لتسجل 2,88 مليار دينار، بينما معدل هامش صافي التمويل للبنك مرتفع عند 3,07٪ بالمقارنة مع 2,92٪ للقطاع.

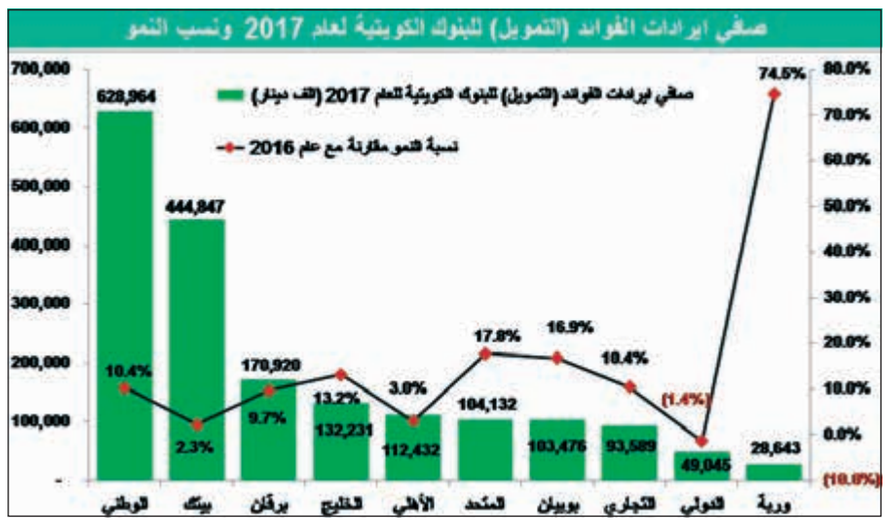

تعيين 2553 كويتياً في آخر عامين.. و694 موظفاً على عقود المقاول

«النفط» يرفع تكويت عقود المقاولين إلى 30٪

أحمد مغربي

كشفت مصادر نفطية مسؤولة لـ «الانباء» ان إجمالي التعيينات في القطاع النفطي خلال العامين الماليين الماضيين بلغ 2553 موظفا منهم 2004 موظفين كويتيين، كما تم تعيين 694 موظفا كويتيا ضمن عمالة المقاول لتبلغ نسبة التكويت حوالي 26٪ من عمالة المقاول وقد تم رفع النسبة الى 30٪ في جميع العقود اعتبارا من السنة المالية الحالية، مشيرة الى أن عدد العاملين في القطاع النفطي سيصل الى 26 ألف موظف بحلول 2021. وذكرت المصادر ان شركات القطاع النفطي وفي سبيل تطبيق سياسة تكويت الوظائف وإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة فقد قامت بتصنيف الوظائف لديها الى فئات ثلاث (سهلة الإحلال ـ بطيئة الإحلال ـ صعبة الإحلال) وبناء عليه فان خطة الشركات ترتكز في المدى القصير على تطبيق سياسة الإحلال على الوظائف سهلة وبطيئة الإحلال بينما تطبق في المدى الطويل على الوظائف صعبة الإحلال وفي جميع الأحوال تحقق الشركات النفطية الالتزام بالنسبة المحددة من قبل مؤسسة البترول الكويتية لهذا الغرض وذلك بواقع 15٪ سنويا.

وقالت ان نسبة الإحلال في شركة نفط الكويت خلال العامين الماضيين قد جاوزت النسبة المعتمدة بما يزيد على 3 أضعاف بالمقارنة مع الأعوام الماضية وذلك بواقع 38٪ لفئة وظائف سهلة الإحلال، كما تم في السنة المالية 2018/2017 إحلال الإداريين من حملة شهادة الدبلوم بنسبة اكبر من النسبة التي حددتها المؤسسة لهذه الغاية وذلك بواقع 30٪ على النحو الذي لم يعد معه لدى الشركة في الوقت الحالي أي عمالة وافدة تشغل وظائف إدارية من حملة شهادة دبلوم الادارة أو السكرتارية. وقالت إن «البترول» وشركاتها التابعة سوف تعلن خلال الشهرين المقبلين عن فرص عمل للإداريين لسد العجز الموجود في بعض الشركات النفطية حاليا. وذكرت ان «البترول» وأجهزتها المعنية بالموارد البشرية وعت بأهمية دعم العمالة الكويتية في القطاع الخاص والتي تعمل من خلال عقود المقاولين لديها حيث خطت عدة خطوات جادة ومتميزة في اتجاه دعم تلك العمالة وذلك من خلال إصدار عدة قرارات وتنفيذ إجراءات كان من أهمها:

1ـ إصدار قرار بشأن تكويت عمالة المقاولين بنسبة لا تقل عن 30٪ من العمالة الماهرة وشبه الماهرة في عقود المقاولين.

2ـ إصدار لائحة تنفيذية (لأول مرة في الكويت ومنطقة الخليج) والتي احتوت على مواد وضعت الأسس والضمانات اللازمة لتنفيذ القرار، ودفعت جهود التكويت في مسار يحقق الاستقرار الوظيفي للعمالة الكويتية في العقود، كما قدمت مزايا وظيفية لم تكن متوافرة من قبل، وجعلت تلك العقود تحظى بجاذبية متزايدة لدى الكويتيين الباحثين عن العمل.

وأوضحت أنه انطلاقا من الاهتمام بتطوير الكوادر فنيا وإداريا، فقد تم تنفيذ عدد 1476 دورة تدريبية شارك فيها 26332 متدربا في جميع المجالات التدريبية العامة والفنية والمهنية من القطاع النفطي.

سهلة وبطيئة وصعبة.. تصنيفات جديدة لإحلال الوظائف في النفط

15٪ نسبة إحلال العمالة الوطنية سنوياً محل «الوافدين»

إحلال كامل للوافدين الإداريين

800 فلس سعراً مستهدفاً لـ «ميزان»

محمد عواضة

حدد بنك الاستثمار «سيكو» السعر المستهدف لسهم شركة ميزان القابضة عند 800 فلس بزيادة 11٪ عن سعر تداول السهم وقت إصدار التقرير البالغ 720 فلسا مع توصية بالحياد والإبقاء على وزن السهم بالمحافظ الاستثمارية عند مستوياته الحالية دون تغيير.

توقع التقرير ان تحقق الشركة إيرادات بنهاية العام الحالي تصل الى 210,6 ملايين دينار بتراجع عن توقعاته السابقة البالغة 224,8 مليون دينار بنسبة 6٪ على ان تنمو بشكل طفيف لتصل الى 217,6 مليون دينار بنهاية العام المقبل. على ان يصل صافي الربح إلى 13,2 مليون دينار بنهاية العام الحالي ويزداد بنهاية 2019 ليصل الى 13,8 مليون دينار.

وذكر التقرير أن هناك تحديات تشغيلية أمام ميزان في الكويت خاصة بعد قرار وقف تصدير المياه من الكويت إلى الخارج في الوقت الذي قامت الشركة بإضافة خط إنتاج جديد الى قوتها التشغيلية وهو ما انعكس على توقعات الأداء المالي للشركة.

وأشار التقرير الى أن التحديات لا تأتي فقط من الكويت إنما تأثرت مبيعات الشركة لواحد من منتجاتها الرئيسية والتي تقوم الشركة بتوزيعه حصريا في الإمارات بعد تطبيق زيادة الرسوم على المشروبات الغازية في أكتوبر من العام الماضي.

عن طريق مراقب حسابات خارجي

اختبارات دقيقة على منتجات البنوك الإسلامية

محمود فاروق

في ضوء التطور الكبير في الصناعة المصرفية الإسلامية وما يشهده النشاط المصرفي الإسلامي في الكويت من تطورات في حجم ونوعية عملياته، ألزم بنك الكويت المركزي البنوك الإسلامية بإجراء اختبارات على المنتجات التي تصدرها عن طريق مراقب حسابات خارجي بغرض فحصها والتأكد من توافقها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وبحسب وثيقة حكومية حصلت «الأنباء» على نسخة منها تظهر ان تعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك الإسلامية تأتي في إطار حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية التي وضعها «المركزي» بهدف تحديد مهام ومسؤوليات كل من هيئات الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي وتحديد أدوار ومسؤولية ومسألة كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية واستقلاليتهم.

وأوضحت الوثيقة ان دور «المركزي» تجاه البنوك الإسلامية يتمثل في التحقق من التزام إدارات البنوك الإسلامية بعرض كل أنواع العقود والمنتجات على هيئة الرقابة الشرعية وإقرارها ومن التزام البنك بالقرارات التي تصدرها الهيئة وكذلك التعليمات التي يصدرها «المركزي» في هذا المجال.

وأكدت الوثيقة ان «المركزي» لا يتدخل في صياغة ومراجعة بنود عقود الحسابات المتعلقة بالقروض، وذلك لاختلافها في صياغتها من بنك لأخر وذلك في ضوء نظم العمليات الخاصة بكل بنك.

وطالب محافظ بنك الكويت المركزي د. محمد الهاشل الأسبوع الماضي البنوك الإسلامية بالابتكار في بناء المنتجات الإسلامية على مبادئ ومقاصد الشريعة الإسلامية، وعدم الاكتفاء بتقليد البنوك التقليدية، مؤكدا ان المنتجات التي يتم تقديمها يجب أن تكون مبنية على المبادئ الإسلامية وليست متوافقة فقط مع الشريعة على اعتبار ان التوافق غير كاف. وشدد على ضرورة توخي المقاصد من الشريعة الإسلامية السمحة ومن ثم إطلاق المنتجات التي تكون مبنية على هذه الأسس.

وتلجأ كثير من البنوك الإسلامية الراغبة في تثبيت أركانها في السوق، لاسيما مع حداثة عهدها، إلى تقليد البنوك التقليدية والاكتفاء بتحويل منتجاتها إلى منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، والنأي عن الابتكار والتجديد لخلق منتجات تمويلية تعكس الروح الإسلامية في تنمية الإنسان والمجتمع.

وكان مجلس إدارة بنك الكويت المركزي قرر في ديسمبر 2016 فرض تعليمات تتعلق بحوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، وذلك في اطار جهوده للارتقاء بأنشطة العمل المصرفي الإسلامي في الكويت وتطوير تعليمات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية تماشيا مع أفضل الممارسات في هذا الخصوص.

واعتادت البنوك الإسلامية منذ إنشائها في المنطقة أن تمارس رقابة ذاتية في الحكم على منتجاتها وتحديد ما إذا كانت هذه المنتجات ملتزمة بالشريعة الإسلامية أو لا وذلك من خلال مجلس للرقابة الشرعية في كل بنك من البنوك. والزم «المركزي» البنوك الكويتية الإسلامية بتزويده بتقرير ربع سنوي يتضمن السياسات والإجراءات والخطوات التي اتخذتها في سبيل استيفاء متطلبات تطبيق تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية لديها مع ضرورة أن تظهر هذه التقارير تطورات وخطوات ملموسة باتجاه الالتزام الكامل بتطبيق هذه التعليمات.

«المركزي» يؤكد ضرورة بناء المنتجات على المبادئ الإسلامية وليس التوافق فقط